الفاطميون في مصر وسياستهم الداخلية

د/ ربيعة عبد السلام أحمد خليفة - كلية الآداب والتربية - جامعة صبراتة

المقدمة :

الدولة الفاطمية أو الخلافة الفاطمية أو الدولة العبيدية هي إحدى دول الخلافة الإسلامية والوحيدة بين دول الخلافة التي اتخذت من المذهب الشيعي الإسماعيلي مذهبا رسميا لها، وقامت هذه الدولة بعد أن نشط الدعاة الإسماعيليون في إذكاء الجذوة الحسنية، ودعوه الناس إلى القتال باسم الإمام المهدي المنتظر الذي تنبؤا جميعا بظهوره في القريب العاجل، وذلك خلال العهد العباسي، فأصابوا بذلك نجاحا في الأقاليم البعيدة عن مركز الحكم، خصوصا بسبب مطاردة العباسيين لهم واضطهادهم في المشرق العربي.

فانتقلوا إلى المغرب حيث تتمكنوا من استقطاب الناس وسط قبيلة كتامة، وأعلنوا قيام الخلافة الفاطمية فأضحت دولتهم أكبر دولة استقلت عن الدولة العباسية والمنافس الرئيسي لها على زعامة الأراضي المقدسة، وزعامة المسلمين.

وكان أمل الفاطميين التوسع شرقا ومجابهة الخلافة العباسية للقضاء عليها، وإذا كانت دعوتهم قد أقاموها في أطراف العالم الإسلامي حتى تكون بعيدة عن العباسيين، فإن ذلك لم يعد مقبولاً عندهم بعد أن قويت شوكتهم واتسع نفوذهم، وأصبحت الفرصة مواتية لتحقيق الحلم المنشود، والتواجد في قلب العالم الإسلامي.

وتطلع الفاطميون إلى فتح مصر، فتكررت محاولتهم لتحقيق هذا الحلم غير أنها لم تكلل بالنجاح، وكان فشل كل محاولة يقومون بها تزيدهم إصراراً على تكرارها ومعاودتها مرة بعد مرة، ونبهت هذه المحاولات الخلافة العباسية إلى ضرورة هذا الخطر، فدعمت وجودها العسكري في مصر.

وقد كانت مصر خلال هذه الفترة تمر بمرحلة عصيبة، فالأزمة الاقتصادية تعصف بها، والخلافة العباسية التي تتبعها مصر عاجزة عن فرض حمايتها لها بعد أن أصبحت أسيرة لنفوذ البويهيين الشيعة، ودعاة الفاطميين يبثون دعوتهم في مصر، وجاءت وفاة كافور الإخشيدي لتزيل آخر عقبة في طريق الفاطميين إلى غايتهم، فقد ضاق الناس بحكمه، وكتب بعضهم إلى المعز الخليفة الفاطمي بالمغرب يزينون له فتح مصر، ولم يكن هو في حاجة إلى من يزين له الأمر، إذ كان يراقب الأوضاع عن كثب، وعن نفسه باللحظة التي يدخل فيها مصر فاتحاً فيحقق لنفسه ما عجز أجداده عن تحقيقه.

وقد تم اتباع المنهج التاريخي باعتباره من المناهج الملائمة لمثل هذه البحوث، وقد تناول البحث المباحث التالية:

1- المبحث الأول: نبذة عن الفاطميين ومذهبهم.
2- المبحث الثاني: تأسيس الدولة الفاطمية في مصر.
3- المبحث الثالث: سياسة الفاطميين الداخلية.

أولاً ـ نبذة عن الفاطميين ومذهبهم:

1- **الفاطمية والفاطميون:** الفاطمية فرقة من فرق الشيعة، اشتهرت بالإسماعيلية نسبة إلى الإمام (إسماعيل) بن جعفر الصادق، ويؤمن الفاطميون بنبوة محمد - صلى الله عليه وسلم- ووصاية علي بن أبي طالب وإمامة ابنه الحسن فالحسين فزين العابدين فمحمد الباقر فجعفر الصادق فإسماعيل[1] فابنه محمد بن إسماعيل فأئمة دور الستر أبي عبد الله بن محمد فأحمد بن عبد الله فالحسن بن أحمد فأئمة الظهور وأولهم عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية بالمغرب[2].

لكن الفاطميين لم يشاطروا الغلاة من الشيعة الإيمان بألوهية علي والأئمة من ذريته وقالوا "إنهم أحياء يرزقون"، إنما ينظرون إلى أئمتهم على أنهم من البشر يحيون ويموتون كسائر البشر، ويخالف الفاطميون أيضاً الشيعة الاثنى عشرية الذين يؤمنون بغيبة الإمام محمد المهدي بن الحسن العسكري الباقي حياً حتى يعود ليملأ الدنيا عدلا كما ملئت جورا[3].

وتنتقل الإمامة عند الفاطميين من الآباء إلى الأبناء ولا تنتقل من أخ إلى أخ باستثناء الحسن والحسين ابني الإمام علي بن أبي طالب، فالأب ينص على ابنه في حياته، وهذا الإيمان أصل من أصول المذهب الفاطمي في تسلسل الإمامة عندهم، وإن الله سبحانه وتعالى لا يترك العالم بدون إمام ظاهر مكشوف أو مستور، فتنتقل الإمامة إليه بعد أبيه من نسل علي بن أبي طالب وأن الإمام هو حجة الله على عباده وهاديهم إلى الطريق القويم، ويجب على كل مؤمن من أن يتبع هذا الإمام، ويعتقد بولايته التي تنتقل من الأب إلى الابن، لأن الولاية من الأصل الذي يدور عليه موضوع الفرائض[4].

2- **أصل الفاطميين:** اختلف المؤرخون في أمر نسب الفاطميين إلى فاطمة الزهراء وعلي بن أبي طالب حتى أنهم لم يتفقوا فيه على رأي إلى الآن؛ لأن الإجماع على صحة نسبهم يحتاج إلى أدلة لإثباته، ومن الصعب الحصول على الأدلة، لذلك اعتمدنا الاختصار ما أمكن عن أصل الفاطميين إلى حين الحصول على نصوص يمكن الوثوق بها[5] فبرأيهم ينتسبون إلى أول من ولي الخلافة منهم إلى "المهدي بن

محمد عبد الله بن عبد الله بن ميمون بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب" يؤيد هذا النسب جميع الذين قالوا بإمامته كما شهد بصحته الشاعر الشريف الرضي، وشك في نسبه جماعة فجعلوه يهودياً[6].

وخلاصة القول إنه عندما توفي الرسول - صلى الله عليه وسلم- بويع أبو بكر بالخلافة، وامتنع أنصار علي بن أبي طالب عن بيعته هذه، لاعتبارهم أنه أولى منه بها لقرابته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم لم يلبث علي أن بايع ودخل فيما دخل فيه المسلمون، وبعد انتهاء خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، جاءت خلافة علي وثارت عليه عواصف الفتن والدسائس، وانقسم المسلمون طائفة معه سميت "شيعة علي"، وطائفة عليه سميت "شيعة بني أمية"، ثم انتهى الأمر بقتله وموت ابنه الحسن، وقتل أشياع بني أمية ابنه الحسين المطالب بالخلافة بعد أخيه فحرم نسله من الخلافة[7].

فكان ذلك سببا في استفحال العداوة بين "شيعة علي" و"شيعة بني أمية" التي انضمت إليها جماعة المسلمين، فاضطرت شيعة علي أن تعمل في السر لإعادة الخلافة للعلويين، وغلا أكثرهم حتى ادعى أنها لم تصح ولن تصح لغير أصل البيت من أولاد علي، فأنكر عليهم بقية المسلمين ذلك، ولا يزال بين الفريقين خلاف كبير في الرأي والمذهب[8]، واختص الفريق الأول باسم الشيعة والثاني بأهل السنة، ولما عجز العلويون عن الاستيلاء على الخلافة عن طريق السياسة والقوة لقتل من خرج من أئمتهم والتمسوها عن طريق الدين فقالوا: "إن الله لا يترك خلقه بدون إمام معه"، واعتقدوا بأن ذلك الإمام هو المهدي المنتظر الذي يبيد المغتصبين ويحيي مجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وعملوا على نشر هذه العقيدة بين الناس، وهيأ لذلك مناخاً مناسباً[9].

وكان أحد دعاة الشيعة المدعو "أبا عبد الله الشيعي" دعا لهذه الفرقة في بلاد أفريقية، يدعو العبيد الله محمد من نسل جعفر الصادق، فنجح في دعوته سنة 296هـ ثم أعلن أن الخليفة المنتظر الحقيقي للمسلمين ورئيسهم الديني هو "عبيد الله" الملقب بالمهدي، ولما كان عبيد الله يقول إنه من نسل السيدة فاطمة بنت الرسول - صلى الله عليه وسلم- ثم سلالته بالفاطميين[10].

ثانياً ـ تأسيس الدولة الفاطمية في مصر:

1- المعز لدين الله الفاطمي:

كان عبيد الله مؤسس الدولة الفاطمية في المغرب يمني نفسه أن تكون مصر حاضرة للدولة الفاطمية، وبذل من أجل ذلك جهودا كثيرة استمرت أربعة وعشرين عاما ، ولكنه

لم يظفر بهذه الأمنية، ولكن مهد الطريق لعقيدة المعز لدين الله الفاطمي الذي سار على نهج أجداده، فبدأ بتوطيد الأمور في بلاده حتى دانت له جميع رؤساء القبائل المغربية وخضعت له المغرب حتى شواطئ المحيط الأطلنطي[11].

إضافة إلى ما كان يتمتع به المعز فضلا عن سالفيه بالتربية العالية والبلاغة النادرة، ودرايته بكثير من اللغات، فكان يتكلم اللغة البربرية والإغريقية والصقلية، كما كان سياسيا كبير الدهاء، كريماً حريصاً على العدل شديد التمسك بالدين[12].

كل هذه الصفات أكسبته خبرة عظيمة لفتح مصر وتأسيس حاضرة دولته فيها، وخاصة أنها كانت تعاني من ضائقة اقتصادية كبيرة ألمت بها، إضافة إلى هذا أن المصريين كانوا يستغيثون بالمعز لكي ينجدهم من براثن الإخشيد بدليل أنه عند دخول الفاطميين مصر استقبله وجهاؤها وكبار القضاة فيها على اختلاف مذاهبهم، لذلك رصد لدخول مصر حوالي 64 مليون دينار فدخلوا مصر بلا حرب ولا طبل، وسلمت لهم الاسكندرية والفسطاط سنة 358هـ[13] ، ومن ذلك ابتدأت دولة الفاطميين في مصر، وشرع جوهر في الحال في توطيد الأمور في مصر.

2- جوهر الصقلي:

كان أول عمل قام به القائد جوهر الصقلي بعد دخول مصر هو اختطاط مدينة جديدة، بناء على توجيهات الخليفة الفاطمي المعز، قصد بها أن تكون مدينة ملكه وعاصمة الإمبراطورية العالمية الشاملة التي تضم جميع الأراضي الإسلامية في مدينة القاهرة في الشمال الشرقي للفسطاط[14]، فقد أدرك القائد جوهر فور دخوله إلى مصر طبيعة المجتمع المصري في الأمان الذي منحه للمصريين والذي كتبه بخطه يثبت مره أخرى براعة الفاطميين البالغة في الدعاية[15]، فالثقة مقبولة تماماً من أى قارئ سني، فقد تعهد بترك الحرية الدينية للمصريين، "وأن يجري الأذان، والصلاة، وصيام شهر رمضان، وفطره، وقيام لياليه، والزكاة، والحج، والجهاد على أمر الله وكتابه وما نص عليه - صلى الله عليه وسلم - في سنته، وأجرى أهل الذمة على ما كانوا عليه، وأن يجري في المواريث على كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم-"[16] ، وإسقاط الرسوم الجائرة التي لا يرتضي أمير المؤمنين باتباعها، وأن يتقدم في ترميم مساجدهم وتزيينها بالفرش، وكان الأذان "حي على خير العمل" يطلق من على كل مآذن مصر والشام[17]، وإذا كان فتح الشام امتداداً طبيعياً لفتح مصر فقد كانت الشام بمثابة قاعدة انطلاق للهجوم الأخير الذي كان سيرسل جيوش الفاطميين إلى بغداد لتضع نهاية لحكم

البويهيين والخلافة العباسية، ولكن موقعة دمشق مع القرامطة[18] الذين استغاثت بهم فلول الإخشيديين، ومقتل جعفر بن فلاح في 6 ذي القعدة سنة 360 هـ.

وقد اضطر جوهر إلى اللجوء إلى نظام الحكم غير المباشر عن طريق الاعتماد على رجال العصر السابق لحين انتهائه من ضم الوجهين البحري والقبلي للفاطميين، ولكنه بعد أن أنهى هذه المهمة لم يدع عملاً إلا جعل فيه نفسه شريكاً لمن فيه، وفي هذه الأثناء قطع جوهر خطبة العباسيين من على منابر مصر[19] ، وحذف اسمهم من على السكة، وأحل اسم الخليفة المعز محل ذلك، وأزال السواد شعار العباسيين، وألبس الخطباء في الجوامع الثياب البيض شعار الفاطميين، وأمر بفتح دار الضرب بالفسطاط التي كانت معطلة في أواخر عهد الإخشيديين، وضرب السكة الحمراء عليها اسم المعز لدين الله في سنة 358 هـ، 969م[20].

3- إصلاحات جوهر الصقلي:

أ) **الإصلاحات الدينية:** كان أول تغيير في نفوس المصريين صوم رمضان وفطره الذي أصبح بعد دخول الفاطميين إلى مصر يتم دون رؤية الهلال، فشهر رمضان كان دائماً عند الفاطميين الإسماعيليين ثلاثين يوماً[21] .

فقد أفطر القائد جوهر وأصحابه في سنة 358هـ/ 969م بغير رؤية، وصلوا صلاة العيد، ولم يعجب ذلك أهل مصر وصلوا هذا اليوم بالفسطاط؛ لأن القاضي أبا الطاهر الدهلي التمس رؤية الهلال كما جرت العادة على جامع عمرو فلم يره، فلما بلغ ذلك القائد جوهر أنكره، وهدد من إعادة فعله، فأشار شهود القاضي عليه أن لا يطلب الهلال ثانية؛ لأن الصوم والفطر على رؤيته قد زال وانقطع طوال حكم الفاطميين، وكذلك أمر جوهر بالبسملة في الصلاة، وزيادة القنوت في الركعة الثانية من صلاة الجمعة، ومنع من قراءة "سبح اسم ربك الأعلى" وأزال التكبير بعد صلاة الجمعة[22] ، وأن يقال في الخطبة: "اللهم صل على محمد النبي المصطفى، وعلي المرتضى، وعلى فاطمة البتول، وعلى الحسن والحسين سبطي الرسول الذين ذهبت عنهم الرجس، وظهر فيهم تطهيرا، اللهم صل على الأئمة الراشدين آباء أمير المؤمنين الهادين المهديين[23].

ب) **الإصلاحات الاقتصادية:** عند قدوم جوهر كانت مصر تمر بأخطر أزمة اقتصادية عرفتها منذ أكثر من قرن، منذ سنة 352هـ/ 963م، واستمرت لمدة ثلاث سنوات بعد الفتح الفاطمي، واهتم جوهر في أول الأمر بالقضاء على المجاعة، استتب بالنظام ومعالجة الأمور بسخاء نسبي، وكان هذا أهم ما شغله، فنادى في سنة 358هـ/ 969م، برفع البراطيل[24]، ورد أمر الحسبة إلى سليمان بن غرة، وهو تبعاً

للمصادر ثاني من بالحسبة في زمن الفاطميين، فضرب في سنة 359هـ/ 970م جماعة من الغشاشين، وطاف بهم البلاد، وجمع القماحين وسماسرة الغلال في موضع واحد، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحد، فكان لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه[25]، ومع ذلك فقد استمر الغلاء إلى سنة 360ه/ 971م بسبب انخفاض ماء النيل مما أدى إلى اشتداد الوباء وتفشي الأمراض، وكثرة الموت، ولكنه تغلب على هذه الأزمة حتى ظهرت بوادر الرخاء في سنة 361ه/ 972م[26].

وكانت الزراعة هي عصب الاقتصاد المصري، فقد وجه القائد جوهر عناية إلى تجديد ما فسد من جسور وقناطر[27] وغير ذلك، فقد ضعف ضريبة الأرض "الخراج" من ثلاثة دنانير ونصف إلى 7 دنانير للفدان الواحد، وزاد قيمة القبالة للأرض بغرض سد حاجاته من المال لتغطية نفقاته المباشرة، وقد بلغ قيمة ما جباه في سنة 359هـ / 970م "3، 400، 000 3 دينار"، وفي سنة 360هـ / 971م "000، 200، 3 دينار"[28] ، ولم تتكرر هذه القيمة بعد ذلك، والغريب أننا لا نعرف كيف تمكن المصريون من دفع هذا الخراج المضاعف مع قصور النيل والأزمة الاقتصادية التي كانوا يمرون بها.

ج) **تأسيس القاهرة:** عسكر جوهر بجيشه في الموضع الذي أنشأ فيه مدينة القاهرة، وهو سهل الرملي الواقع في شمال شرق الفسطاط، ويبعد عن النيل بحوالي ميل، وكان يحد هذا السهل من ناحية الشرق جبل المقطم، وفي الغرب قناة الخليج أو خليج أمير المؤمنين الذي حفره عمرو بن العاص، وكان يخرج من النيل شمالي الفسطاط، ويمر بمدينة عين شمس القديمة، ويتصل في النهاية بالبحر الأحمر عند مدينة القلزم "السويس".

وفي مساء ذلك اليوم الذي وصل فيه واحد من شعبان اختط جوهر الصقلي موقع القصر الذي قرر أن يستقبل فيه مولاه المعز، ويقال إن المعز هو الذي وضع له رسمه وتصميمه، وأنه كان يحتوي على أربعة آلاف حجرة، وقد عرف هذا القصر باسم قصر المعز، ثم عرف بعد ذلك باسم القصر الشرقي الكبير تمييزا له عن القصر الغربي الصغير الذي بناه الخليفة العزيز بن المعز بعد ذلك[29].

ولما فرغ جوهر من بناء القصر أقام حوله سورا كبيرا من الطين اللين على شكل مربع طول كل ضلع من أضلاعه 1200 باردة، وتبلغ مساحة الأرض المحصورة داخل السور 340 فدان، وقد أبدى المقريزي دهشته من سمك هذه السور، وقال إن سمكه كان كافيا لأن يمر فوقه فرسان جنبا إلى جنب[30].

وكان الغرض من جعل الأسوار والحصون سميكة بهذا الشكل هو تمكين المدافعين عنها في التجمع السريع عند أية معركة لهجوم العدو، وكانت هناك سبعة أبواب ترتيبها كالتالي:

1- في الجنوب: باب زويلة "المزدوج الأقواس".
2- في الغرب: باب الفرج وباب السعادة[31].
3- في الشرق: باب البرقية نسبة إلى برقة، وباب القراطيس.
4- وفي الشمال: باب الفتوح وباب النصر[32].

وهناك قصه خيالية يرويها بعض المؤرخين على أنها الأصل في تسمية القاهرة بهذا الاسم، ودفعوها أن جوهر الصقلي لما أراد بناء القاهرة أحضر المنجمين وأمرهم باختيار طالع سعيد لوضع الأساس، ومن القصص التي دارت حول بناء القاهرة هذه القصة "تأتي الدولة الفاطمية لتقضي على الدولة الإخشيدية بقيادة المعز لدين الله الفاطمي، وقائده جوهر الصقلي الذي اختار الأخير القاهرة لتكون حاضرة بمصر، ولكن دعونا نتحدث كيف اختيرت القاهرة، ولماذا اختار هذا الاسم بالذات[33].

قال بعض المؤرخين، ومنهم المقريزي في كتابه الخطط، "إن جوهر اختار هذا الاسم وذلك بأنها قاهرة الأعداء، وقيل في رأي آخر إنه يوجد نجم يطلع فوق سماء القاهرة يسمى القاهرة، وقيل في رأي ثان إن جوهر عندما أراد أن يخطط للقاهرة جمع العمال، وحملوا الطين والحجارة، ثم حدد المكان وغرس فيه خشبا، وربط الخشب بالحبال، وعلق به أجراسا، وقال لعماله مخاطباً عندما يسقط طائر على هذه الجبال فتهتز الأجراس، فارموا الطين وأبدعوا البنيان، فهذه القاهرة؛ لأن هذا الطائر الذي سقط على الجبال هو طائر يسمى "القاهرة"[34].

د) أعمال جوهر الإدارية:

1- جهود جوهر في مكافحة الغلاء والمجاعات التي استمرت بعد الفتح الفاطمي سنتين متتاليتين، فيروي المقريزي[35] أن جوهر عاقب التجار الجشعين وضرب أعناق بعضهم بعد أن شهر بهم في الأسواق والطرقات.
2- جمع سماسرة الغلال وتجار القمح في مكان واحد وسد عليهم من جميع الجهات، ما عدا جهة واحدة لكي يحصر خروج الغلال من مكان واحد تحت إشراف موظفيه[36].
3- أشرك المغاربة مع المصريين في إدارة شؤون البلاد لتدريبهم على الحكم.
4- كان يجلس بنفسه للمظالم يوماً في كل أسبوع ليقضي بين الناس.

5- فرض الشعائر الفاطمية الرسمية في البلاد.
6- ضرب السكة باسم الخليفة الفاطمي[37].

ومع هذه الأعمال الإدارية فإن جوهر لم يكتف بفتح مصر، بل عمل على بسط سلطان الفاطميين على بلاد الشام أيضا؛ ذلك لأن كلاً من الشام ومصر امتداد ينم الآخر، ومنطقة أمان لأخره؛ ولأن كليهما يقع على طريق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، فهناك إذاً مصالح تجارية وحربية مشتركة تربط الشام بمصر، ولهذا كثيرا ما كانا يكونان دولة واحدة على مر العصور، يضاف إلى ذلك أن الشام مدخل للعراق مقر الخلافة العباسية المعادية التي تعتبر في نظر الفاطميين خلافة مغتصبة للحكم غير شرعية.

ثالثاً ـ سياسة الفاطميين الداخلية:

نبعت قوة الدولة الفاطمية من قدرتها على الاستفادة من إمكانيات كل الأفراد المنتمين إلى مختلف التكتلات العنصرية والاجتماعية التي كانت تؤلف مجموعة الشعب المصري استفادة لم يسبق لها مثيل من قبل، وقد استعاض الفاطميون من تحويل مسلمي مصر إلى المذهب الإسماعيلي بكسب ود أهل الذمة، فقد انتهج الفاطميون سياسة اتسمت بالتسامح الديني مع أهل الذمة.

لقد عهد الخليفة المعز إلى "يعقوب بن كلس" بإعادة تنظيم إدارات الدولة الفاطمية نيابة عن جوهر الصقلي في مصر لمعرفته الجيدة بأمورها على الأخص ما يدره كل إقليم فيها[38].

وعين المعز "عسلوج بن حسن" لمعاونة "ابن كلس" في الإشراف على الشؤون المالية[39]، ووضع "ابن كلس" في مصر سياسة داخلية تقوم على أساس نظام مركزي هرمي يأتي على رأسه الامام، وتقاسمت إدارة هذا النظام الى سلطات ثلاث: إدارية وقضائية ودعائية. أما الجيش فكان يأتمر بأوامر الإمام الخليفة مباشرة، ولم يستمر هذا النظام طويلاً، فقد كان لما لحق بالدولة الفاطمية من أحداث متلاحقة، وما أصابها من ضعف أدى إلى تبديل وتغيير هذه الأنظمة، وخاصة مع بداية ازدياد نفوذ الوزراء أرباب بالسيوف، ولكنها احتفظت بالخطوط العريضة لهيكل هذا النظام، وكان الوزير ابتداء من عام 368هـ/ 979م هو الذي يتولى الإشراف على السلطة الإدارية، وقاضي القضاة هو المشرف على الشؤون الدينية والتشريعية، وداعي الدعاة هو المشرف على الدعاية الفاطمية التي كانت بمثابة السلاح الأيديولوجي للنظام[40] ، وأحيانا كانت هاتان السلطتان تجمعان لشخص واحد.

أولاً ـ النظام السياسي:

1- الإمامة "الخلافة": تأتي على رأس النظام الفاطمي شخصية الإمام أو الخليفة، وإذا كان تولي الخليفة لدى أهل السنة يأتي نتيجة انتخاب أو تعيين من الخليفة السابق، تكون مبايعة عامة، فإن الإمام الفاطمي هو خليفة من سبقه بموجب الحق الإلهي، ويختار ليكون وصيا للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولعلي بن أبي طالب، وتنتقل الإمامة من الأب إلى الابن الأكبر[41].

والشرط الوحيد اللازم توافره في شخص الإمام هو "الوصية" أي "النص" عليه في الإمام السابق[42]، وبالتالي فلا يتطلب الفاطميون توافر شروط خاصة في الإمام أو الخليفة مثل الشروط التي يتطلبها أهل السنة في شخص الخليفة أو الزيدية في شخص الإمام الزيدي، وقد أدى هذا النظام إلى وصول عدد كبير من الأطفال إلى منصب الإمامة، مما مكن رجال القصر ونساءه والوزراء وقادة الجيش السيطرة التامة على الدولة، وأن تكون بيدهم السلطة الحقيقية، ففي الفترة الأفريقية لم يعهد الإمام المهدي بولاية عهد إلى ولده وخليفته القائم إلا بعد أن تخلص من "أبي عبد الله الشيعي" سنة 299هـ، وسماه "ولي عهد المسلمين"، وذلك قبل وفاة المهدي نفسه سنة 322هـ[43] ، بفترة طويلة، أما المنصور بالله الإمام الفاطمي الثالث فيروي لنا الأستاذ جوذر كيفية النص عليه من القائم، فبعد وفاة الإمام المهدي والقائم واقف على القبر يريد دفنه أدنى منه جوذر وقال له: "إنه لا يحل للحجة بعد الإمام أن يدفن الإمام حتى يقيم حجة لنفسه، ولم يحل لي ذلك حتى أقيم حجتي، وقد ارتضيتك لهذه الأمانة دون جميع الخلق، ثم قال له: هات يدك، وأضاف: أنا آخذ عليك عهد الله وغليظ ميثاقه أنك تكتم عنى ما أظهره وأكشفه لك، ولدي إسماعيل هو حجتي وولي عهدي فاعرف له حقه، واكتم أمره أشد كتمان حتى أظهره بنفسي في الوقت الذي يشاء الله ذلك يختار، وكتم جوذر هذا الأمر[44] في نفسه ولم يطلع عليه أحداً سبع سنين، وظل ثوارت الإمامة يسير دون اعتراضات إلى حين وفاة المستنصر بالله 487هـ/ 1094م، حيث تدخل الوزير القوي الأفضل شاهنشاه لعزل نزار الابن الأكبر للمستنصر، وصاحب الحق الشرعي في الإمامة، وتولية المستعلى الابن الأصغر، مما أدى إلى نشوء أول انقسام في الدعوة الإسماعيلية[45] ، وتقلب الفاطميون في سجلاتهم، وعلى نفوذهم بالامام ولـ(أمير المؤمنين)، ولم يتقلبوا في الوثائق الرسمية بالخليفة حرصاً منهم على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينية[46]، وقد تدهورت سلطة الإمام "الخليفة" قرب نهاية القرن الخامس، وأصبح الوزراء الأقوياء أرباب السيوف، وهم أصحاب السلطة الفعلية.

2- **الوزارة**: انقسمت الوزارة في عصر الفاطميين كبقية العالم الإسلامي إلى وزارة تنفيذ ووزارة تفويض، ولم يعرف الفاطميون في المرحلة الأفريقية منصب الوزير[47] ، أما في مصر فقد كان الغالب على وزراء العصر الفاطمي الأول وزارة التنفيذ، بينما كانت وزارة العصر الفاطمي الثاني ابتداء من بدر الجمالي وزارة تفويض، فعند وصول الخليفة المعز إلى مصر فضل ألا يفوض سلطانه إلى أحد، وأن يباشر التدبير بنفسه، ولا يحول فيه على غيره[48]، ولكنه أوجد ما أطلق عليه الوساطة؛ لأن صاحبها كان يتوسط بين الخليفة والرعية، ولم يظهر لقب الوزير في مصر الفاطمية إلا في رمضان سنة 368هـ/ 1079م عندما منح الخليفة الفاطمي الثاني العزيز بالله ليعقوب بن كلس لقب "الوزير الأجل"، وأصبح بذلك أول وزراء الدولة الفاطمية[49] ، ولم يثبت هذا اللقب رسمياً إلا في زمن الخليفة الفاطمي الرابع الظاهر لإعزاز دين الله (411 - 427هـ) بتولي الوزير أبي القاسم علي بن أحمد الجرجرائي وزارة التنفيذ في سنة 418 هـ/ 1028م حيث أصبحت الوزارة منذ هذا التاريخ منصباً وتكليفاً، ويطلق عليها "رتبة"[50] ، وكانت كل مسؤوليات الوزير مسؤوليات إدارية فقط، يشير سجل توليته إلى أية مسؤوليات عسكرية أو قضائية، وكان وزير التنفيذ لا يزيد عن كونه وزيراً معيناً ذا سلطات محدودة، حيث كان للخليفة كل السلطة على الوزير، وتراجع جميع أفعاله، وكان الوزير الحسن بن علي اليازوري (442- 450هـ /1050 – 1058م) آخر وزراء التنفيذ الأقوياء الذي أضيف إلى مسؤولياته القضاء والدعوة، حيث دخلت مصر بعد عزله في سنة 450هـ / 1058م وبعد فشل الفاطميين أمام السلاجقة في أزمة إدارية حادة أبعد فيها أربعة وخمسون وزيراً، واثنان وأربعون قاضياً[51] حتى استنجد الخليفة بوالي عكة بدر الدين الجمالي؛ لإنقاذ عرشه من طغيان الأتراك الذين تسلطوا على الدولة[52] وفور أن انتهي بدر الدين من إعادة النظام إلى الدولة والقضاء على المعارضين فوضه الخليفة المستنصر في جميع سلطاته، ومنحه إشرافاً عاماً على شؤون الدولة، وهكذا أصبح بدر الدين الجمالي أول قائد عسكري يوليه الفاطميون الوزارة التي أصبحت منذ هذا التاريخ 497هـ / 1074م، تقوم مقام السلطنة، ويقول المقريزي "فصارت الوزارة من حينئذ وزارة تفويض، ويُقال لمتوليها: (أمير الجيوش)، وبطل اسم الوزارة"[53].

وقد أضفى بدر الدين الجمالي شهرة على هذا اللقب حتى أنه حل محل اسمه الشخصي للتدليل عليه، فرغم أن خلفاء تلقبوا كذلك بلقب "أمير الجيوش"؛ بما أنهم كانوا وزراء

سيوف، أي: قادة للجيش في نفس الوقت فإن بدراً الجمالي احتفظ وحده لدى المؤرخين بميزة أنهم كانوا يكتفون فقط لتعريفه بذكر لقب "أمير الجيوش"، وذكر ابن الأثير وأبو الفداء أن رضوان بن ولخشي هو أول من لقب من وزراء الفاطميين بـ"الملك"، مضافاً إلى بقية الألقاب[54] ، وأكد المقريزي ذلك في اتعاظ الحنفا[55] ، ويؤكد ذلك ما ورد عند ابن ميسر، وكذلك سجل تقليد رضوان الوزارة والذي ورد فيه لفظ "الملك"[56] .

ولعل أهم ما يميز منصب الوزارة في العصر الفاطمي هو أن الكثير من وزراء الفاطميين سواء الذين منحوا لقب الوزارة، أو لقب الوساطة كانوا من النصارى، أمثال: عيسى بن سطورس وزير العزيز، وكذلك زرعة بن سطورس الثامن الذي خلف وزيراً نصرانياً آخر هو منصور بن عبدون الكافي، كلهم في أيام الحاكم[57]، وبعد بهرام الأرمني الذي تولى وزارة التفويض للخليفة الحافظ أوضح مثال لذلك، فقد ظل هذا الوزير على نصرانيته رغم كونه وزير سيف، ولقب بـ"سيف الإسلام"[58] ، ولم تكن لوزير القلم "وزير التنفيذ" قبل بدر الجمالي سلطته كاملة على بقية موظفي الإدارة الذين كان للخليفة كل السلطة على الوزير يراجع جميع أفعاله، أما وزير التفويض "وزير السيف" فقد كان هو سلطان مصر وصاحب الحل والعقد، وإليه الحكم في الأمراء والأخيار كافة والقضاة والكتاب، وسائر الرعية، وكذلك فإن الوزراء العسكريين لم يصرفوا وإنما كانت تنتهي مدتهم بالقتل نتيجة للصراع على المنصب.

ثانياً ـ التنظيم الإداري:

ارتكز التنظيم الإداري لمصر في العصر الإسلامي على أساس التنظيم الذي كان في العصر البيزنطي، فمصر من الدول ذات النظام الإداري الثابت المبني على حضارة ذات جذور ممتدة في التاريخ، وتنقسم مصر تبعاً لطبيعتها الجغرافية إلى قسمين:

أولاً ـ مصر العليا "الصعيد أو الوجه القبلي" ، وينقسم كل منها بدوره إلى أقاليم مقسمة إلى كور تشتمل كل منها على عدة قرى، ولكل قرية إمام طيان خاص بها[59].

وقد ورث الفاطميون في العموم هذا التقسيم الإداري وعملوا به بعد أن أدخلوا عليه بعض التعديلات، ولا تمدنا المصادر بمعلومات كافية عن توزيع أقاليم مصر الإدارية في العصر الفاطمي الأول.

ثانيا: أسفل الأرض "الوجه البحري"، ونقل المقريزي أن مجموع قرى الصعيد وأسفل الأرض (2395 قرية)، منها (1439 قرية) بأسفل الأرض الوجه البحري[60] ، ولا تشير مصادر العصر الفاطمي الأول إلى ولايات أسفل الأرض أو الصعيد ولا تحددها، إنما تستخدم مصطلحاً آخر يختفي في العصر الفاطمي الثاني، هو متولي السيارة، وهي

وظيفة لا نجد لها تعريفاً دقيقاً، ولكن من خلال المصادر المتاحة يبدو أنها وظيفة إدارية عسكرية، أي أن صاحبها كان المشرف الإداري على المنطقة، وفي الوقت نفسه يتولى قيادة حاميتها العسكرية، في النصف الثاني من تاريخ الدولة، " عندما اتفقت سيدة الملك مع الحسين بن علي داوس الكتامي على التخلص من أخيها الحاكم بأمر الله وعدته أن يكون صاحب الجيش وشيخ الدولة والقائم بها، ووقعت له بولاية السيارتين وهي مصر "[61].

ثالثاً ـ الإصلاحات الإدارية لبدر الجمالي:

اعتبارا من الإصلاحات التي أدخلها أمير الجيوش بدر الجمالي على التقسيم الإداري لمصر في سنة 470هـ / 1078م، قسمت أقاليم مصر إلى أربع ولايات رئيسية:

ولاية قوص، ثم ولاية الشرقية، ثم ولاية الغربية، ثم ولاية الإسكندرية، ومعما العاصمة المصرية ممثلة في ولاية القاهرة وولاية الفسطاط، تضاف إليها ولاية عسقلان[62] الولاية الوحيدة خارج الأراضي المصرية الأخرى بالشام، وكانت أهم هذه الولايات هي "ولاية قوص"، يقول القلقشندي: إنها كانت أعظم ولايات الديار المصرية، ووواليها يحكم على جميع بلاد الصعيد[63]، وصفها ابن الأثير بأنها أكبر الأعمال بعد الوزارة[64]، كان الصعيد في ذلك الوقت ينقسم إلى قسمين: الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى[65]، ويشير ابن الصيرفي في النصف الأول من القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي كذلك إلى هذين الاصطلاحين[66]، ونصادف لأول مرة ذكر "والي قوص" في أحداث سنة 472هـ، ليلقي القبض على ملك النوبة الذي جاء إليه لزيارة بعض كنائسها[67]، ويشير الإصلاح النقدي الذي قام به الوزير المأمون البطائعي سنة 516هـ/ 1122م إلى أن قوص قد أصبحت مركز الصعيد الأعلى حيث أمر الوزير في هذه السنة بإنشاء دور ضرب جديدة في القاهرة والاسكندرية وقوص وصور وعسقلان إلى جانب دار الضرب القديمة الموجودة في الفسطاط[68].

وكان ولاة هذه الأقاليم عادة هم المرشحين لتولي منصب الوزارة في الثلاثين عاما الأخيرة من حكم الفاطميين في مصر.

ولاية القاهرة وولاية الفسطاط: كانت الفسطاط في العصر الفاطمي، وظلت لفترة غير قصيرة بعد سقوط الفاطميين هي مدينة مصر الرئيسية ومركز نشاطها الاقتصادي والصناعي والعلمي، بينما كانت القاهرة مقر الخليفة "الإمام الفاطمي" ومركز الدولة الإداري والسياسي والمعقل الرئيسي لنشر الدعوة الإسماعيلية، وكون مجموع المدينتين اللتين كان يفصلهما عن بعضيهما البعض العاصمة المصرية في العصر الفاطمي.

اشتهرت الفسطاط بأنها مركز المقاومة السنية في مصر بفضل جامعها العتيق وبكونها مركز الجذب التجاري والاقتصادي بسبب قربها من شاطئ النيل والتقائها بطرق التجارة القادمة من البحر المتوسط، وداخل افريقيا عندها، بحيث غطت شهرتها على القاهرة المركز الإداري والمدينة المحصنة التي كان يحظر دخولها على غير قاطنيها من رجال البلاط والحكم وطوائف الجند إلا بإذن خاص، وكان الموظفون الذين يتولون العاصمة المصرية يعينهم الخليفة "الإمام" بنفسه لمباشرة سلطتهم، وأسندت إدارة العاصمة الفاطمية إلى ثلاثة موظفين رئيسيين هم (الوالي) و(صاحب الشرطة) و(المحتسب)[69].

لقد بدأت وظيفة والى القاهرة والفسطاط في الظهور مع نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وفي هذه الفترة ظهرت وظيفة صاحب الشرطة، وتنقسم هذه الوظيفة إلى صاحب الشرطة العليا بالقاهرة، وصاحب الشرطة السفلى بالفسطاط، واستمرت طوال القرن الفاطمي الأول وحتى قرب نهاية القرن الخامس الهجري، وكان الذي يحفظ النظام في المدينتين يعرف بـ"صاحب الشرطة"، أما مصطلح "الوالي" فلم يظهر في مصادر العصر الفاطمي إلا مع نهاية القرن الخامس الهجري سوى وظيفة صاحب الشرطة التي اختفت بعد ذلك لتحل محلها وظيفة الوالي، حيث ظهر دور والي القاهرة في تنظيم موكب الخليفة من خلال النصوص[70] التي أوردها ابن الطوير ووصف فيها المواكب العظام للدولة الفاطمية التي استقر ترتيبها في زمن خلافة الأمر مع مطلع القرن السادس الهجري، فقد كان لوالي القاهرة مكان في الموكب يسير فيه أو يتولى مع صاحب الباب الوقوف على رأس الطرف لمنع المارة في أيام جلوس الخليفة[71]، وكذلك ترتيب العساكر وحراسة الطرق التي يستخدمها الخليفة في أيام الركوب[72]، ومن أهم الواجبات التي أسندت إلى والى القاهرة والفسطاط الأمر الذي أصدره إليهما الوزير المأمون البطائعي سنة 518هـ/ 1124م، وأمرهما فيه: "أن يشقها له شارعاً شارعاً حارة حارة بأسماء من فيها من السكان، وأن لا يمكنا أحداً من الانتقال في منزل إلى أن يخرج أمره بما يعاهداه فيه"، ولم يكن هذا التكليف بغرض إحصاء السكان وإنما خوفا من الفرقة الحشيشية[73]، كذلك كان لكل قطاع سكني أو حارة في العاصمة القاهرة والفسطاط مشرف خاص بها يسمى "صاحب الربع"[74]، وكان هذا الموظف هو وأعوانه أول من يتحركون عندما يهدد النظام العام، وكان من اختصاصه جمع سكان الحارة وقيادتهم للقاء الخليفة عندما يدخل في موكب عام إلى المدينة، وكانت الحياة في القاهرة طوال العصر الفاطمي أو على الأقل في نهاية القرن

الخامس الهجري بسيطة خالية من الأسواق العامة تقريباً بحيث إنها لم تتطلب وجود مثل هذا الموظف بعكس الفسطاط المركز التجاري والاقتصادي الكبير العامر بالأسواق والبضائع، مما جعل وجود المحتسب أمراً ضرورياً للإشراف على الأسواق ومراقبة الأسعار، كانت مهام المحتسب متنوعة، وتتراوح بين الإشراف والتجارة، والصناعة إلى تطبيق الشريعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[75].

رابعاً ـ الدواوين:

مر تطور الدواوين المصرية بثلاث مراحل متميزة، رغم أن استمرارية التنظيم الإداري في مصر تميل إلى أن تكون أقوى من تغيير الحكومات والأنظمة الحاكمة، فلا يوجد في الواقع فاصل واضح بينها، وهذه المراحل هي عصر الولاة والدول المستقلة، (329 – 358هـ / 639 – 969م)[76]، وعصر الدولة الفاطمية (358 - 567 هـ/ 969 – 1171م)[77]، فقد استحدث الفاطميون أمورا كثيرة في نظام الحكم لم تكن قبلهم، وقد لقيت الدولة تغييرات وتعديلات كبيرة، طوال الفترة الفاطمية التي استمرت أكثر من قرنين من الزمن، ولم يعرف الفاطميون أغلب هذه الدواوين خلال الستين عاما التي أمضوها في شمال أفريقيا، كما أن قسما كبيراً منها لم تعرفه النظم المصرية السابقة على الفاطميين؛ بل استحدثه الفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر[78]، عرف الفاطميون في بداية حكمهم في مصر عدداً من الدواوين ذكر أغلبها المسبحي في تاريخه، استمر بعضها يعمل إلى نهاية دولتهم، وزال أغلبه أو تبدل أو تغيرت أهميته في النصف الثاني من تاريخ الدولة، ولا تعيننا المعلومات المتوفرة لنا على دراسة تطور الدواوين الفاطمية في النصف الأول من تاريخ حكمهم في مصر، فتاريخ المسبحي وهو أقدم مصدر فاطمي وصل إلينا إذا استثنينا تاريخ ابن زولاق لا يذكر لنا سوى ثمانية دواوين فقط استمر عدد قليل منها وتغير أكثرها وتبدل بعد ذلك، هي: ديوان الأحباس، ديوان الشام، ديوان العراق، ديوان---- [79] أضاف إليها ابن ميسر المقريزي الديوان المفرد، والديوان الخاص، وديوان النفقات، وديوان دمشق، وديوان أم الخليفة المستنصر[80].

أما أهم دواوين العصر الفاطمي الأول التي استمرت حتى العصر الفاطمي الثاني مع تبدل أسمائها وتوسيع دورها، فيأتي على رأسها "ديوان الترتيب" أو "الرتيب"، وقد تولاه المؤرخ المسبحي أكثر من مرة في زمن الحاكم بأمر الله، أما عمل ديوان الترتيب في العصر الفاطمي الأول فهو أشبه بالتنسيق بين دواوين الدولة، وهو الدور الذي سيقوم به في العصر الفاطمي الثاني "ديوان التحقيق"، والديوان الثاني هو "الديوان المفرد" وهو ديوان أحدثه الخليفة الحاكم سنة 400هـ / 1009م برسم من يقبض ماله من المقتولين، أو

من يسخط الخاص بولاية متولي هذا الديوان، والدين أورده القلقشندي أنه الديوان الخاص بالمرتجع عن الوزير بهرام وغيره، وأنه من أجل الدواوين وأوفاها[81].

أما ديوان الزمام الذي جاء ذكره في السجل المنشور الصادر عن الخليفة الظاهر سنة 415هـ / 1024م فيبدو أنه الديوان الذي تحول في أواسط القرن الخامس إلى ديوان المجلس، فالمقريزي ينقل عن جامع سيرة الوزير الناصر لدين الحسن بن علي اليازوري أن ديوان المجلس هو اسم جديد لديوان الزمام[82].

وأما ديوان التحقيق في سنة 501هـ/ 1167م استجد الوزير الأفضل ديواناً سماه "ديوان التحقيق" مقتضاه المقابلة على الدواوين كان لا يتولاه إلا كاتب خبير، ويلحق بمتولي النظر[83]، كان أول من تولاه الشيخ ولي الدولة أبو البركات يوحنا بن أبي الليث[84]، أطلق عليه ابن ميسر اسم "ديوان المملكة"، في مطلع القرن السادس جمع لأبن أبي الليث "ديوان المجلس" إلى "ديوان التحقيق" وظل يليهما إلى أن صرفه الخليفة الحافظ في سنة 527هـ/ 1133م، وسلم أمر الديوان إلى الشريف معتمد الدولة علي بن جعفر بن غسان المعروف بابن العساف[85] ، ولكن لم يكد يمضي عامان حتى استخدم الخليفة الحافظ الشيخ ضيعة الخلافة أبا زكريا بن يحيى المعروف بـالأكرم أبي الشيخ السعيد أبي المكارم هبة الله بن مينا المعروف بابن يولس الكاتب النصراني "الأخرم النصراني" في ديوان التحقيق في أيام وزارة بهرام الأرمني سنة 530هـ / 1136م[86]، وتولى بعد ذلك ديوان النظر على جميع الدواوين وظل يتردد فيها إلى آخر ربيع الأول سنة 542هـ، ويذكر ابن ميسر صراحة أن ديوان التحقيق أنه زال بسقوط الفاطميين إلى أن أعاده الملك الكامل محمد في سنة 624هـ / 1227م، واستخدم فيه ابن كوجك اليهودي ثم أبطله نهائيا في سنة 626هـ/1229م، ويضيف ابن ميسر أنه في المعز أيبك التركماني استخدم صفي الدين عبد الله بن علي المغربي، مستوفياً على مقابلة الدواوين الذي يعد نوعاً من ديوان التحقيق[87].

وإلى جانب الدواوين المالية استمر يؤدي وظيفته طوال العصر الفاطمي دون تغيير "ديوان الرسائل" أو "ديوان الإنشاء والمكتبات"، وهي التسمية التي كانت تطلق على هذا الديوان حتى حل محلها نهائياً ابتداء من القرن الرابع مصطلح "الإنشاء"[88]، وهو ديوان مشترك في جميع الأقاليم طوال العصر الإسلامي، وكان ديوان الإنشاء الفاطمي في بداية القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي يتألف من رئيس الديوان، ويقال له: "متولي الديوان"[89]، أو "صاحب الديوان" وكان يخاطب بـ"الأجل"، ويلقب

بـ"كاتب الدست الشريف"[90]، الولادة والأجناد والقضاة والكتاب المشرفين، وكاتب يكتب المنشورات ونحوها مما لا يختم والكتب اللطاف والشيخ، وهو أكبر عمل الديوان.

أما أنواع التذاكر والدفاتر التي كانت تتضمن متعلقات الديوان حتى يسهل الرجوع إليها فهي "دفتر" بألقاب الولاة والمستخدمين، والملوك الأباعد والمكاتبين (يجعل لكل خدمة ورقة مفردة فيها اسم متوليها ولقبه ودعاؤه ومتى صرف): "ودفتر" الحوادث العظيمة "وتبيان" للتشريعات والخلع، "فهرس" للكتب الواردة، وآخر للكتب الصادرة، يوضح بها تاريخ ورود الكتاب أو صدوره ومضمونه، و"فهرست" للإنشاءات والتقليدات والأمانات والمناشير، فبالإضافة إلى ديوان الإقطاع وديوان الجهاد العمائر"[91].

خامساً ـ النظام القضائي:

كانت السلطة القضائية واحدة من السلطات الثلاث التي اشتمل عليها النظام الفاطمي في مصر، فبوصول الفاطميين إلى مصر أضحت القاهرة مثلها مثل بغداد وقرطبة مركز خلافة بعد أن كانت مصر مجرد ولاية تابعة للخلافة العباسية بها قاض يعينه الخليفة العباسية السني، هكذا عرفت مصر في العصر الفاطمي منصب "قاضي القضاة"[92]، ورغم مكانة القاضي النعمان بن صيون الكبير لدى الخلفاء الفاطميين ودوره في التعبير عن المعتقدات الفاطمية، وتسجيل تاريخ أئمتهم، فإنه لم يكلف رسمياً بالقضاء في مصر، وإنما شارك القاضي أبا الطاهر في نظر بعض القضايا إلى أن توفي سنة 363هـ ولما تولى العزيز بن المعز الخلافة سنة 365هـ كلف القاضي النعمان رسميا بالقضاء في مصر، وتوارث ستة من أسرة بني نعمان منصب القضاء في مصر أكثر من ستين عاماً تخللها بعض الانقطاع[93]، وكان قاضي القضاة في العصر الفاطمي الأول، هو الذي يعين سائر قضاة الأنحاء، ولم يقل أحد من أسرة بني النعمان أمر الدعوة الفاطمية قبل الحسين بن علي بن النعمان الذي كان أول من أضيفت إليه الدعوة من قضاة العُبيديين، ووظيفة قاضي القضاة[94] من المناصب العليا في الدولة الفاطمية كان يتقدم على داعي الدعاة ويتزيا بزيه، وهو من طبقة أرباب العمائم[95] وقد رد الخليفة الحاكم للقاضي النعمان رزقه وصلاته، وإقطاعاته، وشرط عليه ألا يتصرف من أموال الرعية لديهم فما فوقه[96].

ويذكر ناصر خشرو أن مرتب قاضي القضاة في مصر نحو سنة 440هـ بلغ "ألفي دينار" حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أو يظلموهم[97]، بينما يذكر ابن الطوير أن المستقر لقاضي القضاة ولداعي الدعاة مائة دينار في الشهر من واقع ما سجل في

ديوان الرواتب[98]، وابتداء من عام 466هـ طرأ تغيير كبير على وظيفة قاضي القضاة، فقد نعت "بدر الجمالي" في أول الأمر بـ(السيد الأجل أمير الجيوش)، ثم أظيف إلى ألقابه نحو سنة 470هـ كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين[99] ، وجعل القاضي والداعي نائبين عنه، وكان قاضي القضاة طوال العصر الفاطمي يختار من بين الفقهاء الإسماعيليين ويشترط عليه ألا يحكم إلا بمذهب الدولة.

وكان إذا حضر قاضي القضاة في مجلس لا يتقدم عليه أحد من أرباب السيوف أو الأقلام، ولا يحضر عقود الأنكحة أو الجنائز إلا بإذن، ولا سبيل إلى قيامه لأحد وهو في مجلس الحكم، ولا يعدل شاهد إلا بأمره، وكان للقاضي مكان متميز في الموكب والاحتفالات، فمن ذلك "ركوب عيد الفطر" و"ركوب عيد النحر"، فبعد فراغ الخليفة من الصلاة كان يصعد المنبر للخطبة العيدية، وكان القاضي من بين الناس[100] ويقرا مدرجاً يكون قد أحضر إليه من ديوان الإنشاء يتضمن ثبتاً لمن شرف بصعود المنبر الشريف مع الإمام يوم العيد[101]، والقاضي هو الذي يمسك الحربة للخليفة لينحر بها الأضاحي يوم عيد النحر في المنحر، فتكون بيد الخليفة الحربة من رأسها الذي لا أسنان فيه، ويد القاضي، وفي أصل أسنانها فيجعله القاضي في نحر النحيرة، فيطعن به الخليفة[102].

سادساً ـ النظام الديني:

لما كانت الدولة قد قامت على أساس تشابكت فيه السياسة مع الدين إلى حد أن كل تنظيم سياسي في هذه الدولة كان انعكاسا لروح العقيدة الفاطمية نفسها، حتى أصبحت أصدق مثال للدولة الدينية العقائدية "الثيوقراطية في الإسلام"، وكان وظيفة داعي الدعاة كما يقول المقريزي من مفردات الدولة الفاطمية، ولا تمدنا المصادر بمعلومات كافية عن حقيقة دور داعي الدعاة في مصر الفاطمية، ونحن نعرف تبعا للعقيدة الإسماعيلية أن داعي الدعاة هو أحد دعائم هذه العقيدة، وأن مرتبته تلي مباشرة مرتبة الإمام بيد ومحبر، إذ إن داعي الدعاة هو الذي يعقد "مجالس الحكمة" سواء في "المحول" بالقصر وفي الجامع الأزهر أو في دار الحكمة، ثم في فترة متأخرة في "دار العلم"، أو هو كذلك الذي يأخذ العهد ونشر الدعوة بين المساكين، وهو الذي كان يكتب ما يلقى في "مجالس الحكمة" بعد أن يأخذ عليه سلامه الخليفة ويقرؤه على أتباع الدعوة على أنه صادر من الخليفة نفسه في كل يوم اثنين وخميس، للرجال على كرسي الدعوة بالإيوان الكبير، وللنساء بمجلس الداعي، وكان داعي الدعاة يقوم كذلك بأخذ النجوى من المؤمنين بالقاهرة، ومصر وأعمالها، لاسيما الصعيد، ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث، فيجتمع من ذلك

شيء كثير يحمله إلى الخليفة بيده بينه وبينه، وأمانته في ذلك مع الله تعالى، وحفظ لنا المقريزى وثيقة مهمة، ومطوله عن وظيفة داعي الدعاة، ووصف الدعوة وترتيبها[103]، وعلى ذلك فإنه يبدو غريبا أن يقدم الفاطميون في رسومهم قاضي القضاة على داعي الدعاة، وقد حدث كثيرا أن جمع قاضي القضاة بين وظيفة داعي الدعاة ووظيفته، بينما لم يحدث العكس إطلاقا، وابتداء من وصول بدر الجمالي إلى الحكم الوزارة بين الوزارات، والقضاء والدعوة وقيادة الجيش، وأن كان القاضي والداعي نائبين عن الوزير، وقرب نهاية عصر الدولة الفاطمية أصبح لقب "هادي دعاة المؤمنين" لقباً شرفياً بما أنه كان من بين ألقاب أسد الدين شيركوه وصلاح الدين يوسف بن أيوب رغم أنهما سنيا المذهب.

ورغم أن مرتبة داعي الدعاة تلي التمام في تسلسل مراتب الدولة الفاطمية، فإنه يبدو لي أن ذلك كان في وقت استثار إمام أوفي الخرز جزيرة، حيث قسم الفاطميون العالم إلى اثني عشرة جزيرة[104]. التي تشرف عليها رئاسة الدعوة الفاطمية، فبمنظور الإمام لم تعد الحاجة ماسة الى وجود داعي الدعاة في وجود الإمام، حتى أن أكبر فقهاء الدعوة الإسماعيلية القاضي النعمان بن حيون يعرف في المصادر باسم القاضي وليس الداعي، كما أن أبناءه الذين عاونوا الدولة الفاطمية في مصر تولوا جميعاً القضاء في سنة 393هـ[105]، وأول الوزراء الذين جمع لهم الوزارة والقضاء والدعوة قبل عصر الوزارة العسكرية هو الوزير الحسن بن عبد اليازوري، وذلك سنة 442هـ[106]، والذي يعد بحق أهم وزراء الدولة الفاطمية في عصرها الأول بعد يعقوب بن كلس علي بن أحمد الجرجرائي.

الخاتمة :

شكل العصر الفاطمي امتدادا للعصر الذهبي للإسلام ومن خلال هذه الدراسة للفاطميين في مصر وسياساتهم الداخلية يمكن استخلاص الآتي:

1- أثيرت حول أصول الفاطميين عدة قضايا معقدة لم يصل الباحثون فيها إلى نتائج موحدة، على أن قضية نسب الأسرة الفاطمية كان ولا يزال موضوعاً لم يتفق المؤرخون لا في الماضي ولا في الحاضر على رأي واحد فيه، وذلك بفعل واقعين: الأول: هو التباين السياسي والمذهب الذي ساد بين المسلمين بعد وفاة الرسول، والثاني: هو امتناع الفاطميين مدة من الزمن عن إعلان أنسابهم بالإضافة إلى تعمدهم إخفاء أسماء أئمتهم.

2- كان المشروع السياسي الفاطمي يسعى إلى تأسيس خلافة في الطرف بعيدا عن المركز ثم الزحف من هذا الطرف على المركز وإسقاط الخلافة العباسية لتصبح الخلافة الفاطمية هي الشرعية التي تحكم كل العالم الإسلامي.

3- نبعت قوة الدولة الفاطمية من قدرتها على الاستفادة من إمكانيات كل الأفراد المنتمين إلى مختلف التكتلات العنصرية والاجتماعية التي كانت تؤلف مجموعة الشعب المصري.

4- كان للفاطميين أثر كبير في التاريخ الإسلامي بشكل عام، والمصري بشكل خاص، حيث تقدمت العلوم والفنون في عهدهم، وكانت القاهرة حاضرة زمانها، يفد إليها الطلاب من أنحاء العالم للتزود بالعلم والمعرفة، وبنيت بها دار الحكمة والأزهر، وانتشرت الكتب، وجعل المال من أجل الشعراء والأدباء، وارتبطت الكثير من العادات والتقاليد والطقوس بالدولة الفاطمية في مصر، حيث ما زال التأثير الفاطمي يظهر في مصر أثناء شهر رمضان والأعياد.

هوامش البحث:

(1) لمعرفة أوسع التفاصيل عن عقائد الفاطميين راجع، حسين محمد كامل، في أدب مصر الفاطمية، منشورات دار الفكر العربي، 1970م، ص21-37.
(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص95.
(3) مرجع سابق، حسين كامل، ص37.
(4) المرجع نفسه، ص38.
(5) ابن الأثير أبو الحسن، الكامل في التاريخ، منشورات دار الكتاب العربي بيروت 1963م، ج6 ص121.
(6) ابن الأثير، المصدر السابق، ج6، ص125-128.
(7) المصدر نفسه، ج6، ص129.
(8) عمر الإسكندري، تاريخ مصر، الهيئة العربية للكتاب، ص225.
(9) المرجع السابق، ص226.
(10) أيمن فؤاد السيد، الدولة الفاطمية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، 1962م، ص111.
(11) المرجع السابق، ص112.
(12) نفس المرجع، ص113.
(13) نفسه، ص115.
(14) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص106-125.
(15) المصدر السابق، ص126.
(16) عماد الدين إدريس، تاريخ الخلفاء الفاطميين، 695، ص10.
(17) أمينة البيطار، موقف أمراء الصرب بالشام والعراق من الفاطميين حتى أواخر القرن الخامس الهجري، دمشق، 1980م، ص51.
(18) نفس المرجع، ص53-55.
(19) ابن خليكان، وفيات الأعيان، 77: 1-43.
(20) المصدر السابق، ص44-45.
(21) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، 4:4.
(22) الكندي، الولاة والقضاة، ص584.
(23) المصدر السابق، ص585.
(24) المقريزي، المقفى، 3: 102.
(25) مصدر سابق، إغاثة الأمة، ص13-14.
(26) المصدر السابق: ص14-20.
(27) المقدسي، أحسن التقاسيم، 204.
(28) ابن زولاق، فضائل مصر، دار المعارف، القاهرة (د-ت)، ص47.
(29) ابن حوقل، صورة الأرض، دار الحياة بيروت، 1979م، ص163.
(30) المقريزي، مصدر سابق، ص205.
(31) المصدر السابق، ص، 210، أحمد العبادي، التاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، 1987م، ص30.
(32) العبادي، المرجع السابق، ص32، 33.
(33) سيد أمير علي، مختصر تاريخ العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1961م، ص489.

(34) المرجع السابق، ص490.
(35) المقريزي، المرجع السابق، ص207.
(36) العبادي مرجع سابق، ص32-34.
(37) راجع النعمان بن محمد، دعائم الإسلام، ج1، القاهرة، 1951م، ص172-173.
(38) ابن الصيرفي، الإشارة إلى الوزراة، بيروت، د-ت، ص47-52.
(39) المقريزي، المصدر السابق، 144-145.
(40) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، القاهرة، د-ت، ص273.
(41) عبد المنعم ماجد، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، دار المعارف القاهرة، د-ت، ص51.
(42) المصدر السابق، ص52-53.
(43) المقريزي، المصر السابق، 68 : 1.
(44) الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، القاهرة، د-ت، ص39-40.
(45) المصدر السابق، ص220، 224.
(46) جمال الدين الشيال، مجموعة الوثائق الفاطمية، القاهرة، 1985م، ص3 -9.
(47) المقريزي، المصدر السابق، ص107.
(48) ابن الصيرفي، المصدر السابق، ص47.
(49) ابن زولاق، المصدر السابق، ص163.
(50) ابن القلسني، ذيل تاريخ دمشق، 1028، ص81.
(51) ابن حجر، رفع الأصرار، دار المعارف بيروت، د-ت، ص190-197.
(52) ابن الصيرفي، المصدر السابق، ص68-97.
(53) المقريزي، 1، 440.
(54) الكامل، ج11، ص48.
(55) اتعاظ الحنفا، ج3، ص111.
(56) القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة، ج8، ص342-346.
(57) المصدر السابق، ج3، ص486.
(58) ابن ميسر، أخبار مصر، د-ت، ص126.
(59) المقريزي، الخطط، ج1، ص72.
(60) المصدر نفسه، ج1، ص73.
(61) المقريزي، المقضى الكبير، ج3، ص511.
(62) ابن فرات، تاريخ الدول والملوك، القاهرة، ج4، ص136-137.
(63) القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص443.
(64) ابن الأثير، الكامل، ج1، ص290.
(65) السجلات المستنصرية، سجل رقم56، ص185.
(66) ابن الصيرفي، المصدر السابق، ص35- 36.
(67) ابن ميسر، المصدر السابق، ص46.
(68) ابن المأمون، أخبار مصر، دار المعارف، القاهرة، ص92.
(69) المصدر السابق، ص93-94.
(70) نفس المصدر، ص92.
(71) القلشندي، المصدر السابق، ج3: ص503.
(72) المقريزي، الخطط، ج1: ص468.
(73) [illegible] ص70.

(74) القلقشندي، المصدر السابق، ج10، ص251.
(75) المصدر السابق، ج10، ص461.
(76) سيدة اسماعيل كاشف، مصر في عصر الولاة، القاهرة، 1988م، ص25-66.
(77) القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص468.
(78) عطية مصطفى شرفة، نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، القاهرة، 1948، ص75.
(79) المسجى، أخبار مصر، القاهرة، د-ت، ص12، 13، 15.
(80) ابن ميسر، المصدر السابق، ج5، ص90.
(81) القلقشندي، المصدر السابق، ج10، ص357-359.
(82) المقريزي، الخطط، ج1، ص82: 99.
(83) ابن الطوير، نزهة المشتاق، القاهرة، د-ت، ص81.
(84) ابن المأمون، المصدر السابق، ص53-65.
(85) ابن ميسر، المصدر السابق، ص90.
(86) أبو صالح، تاريخ الكنائسي، دار العلم، بيروت، د-ت، ص64.
(87) النوبري، نهاية الأدب، القاهرة، د-ت، ج28، ص275.
(88) القلقشندي، المصدر السابق، ج1، ص103.
(89) ابن الصيرفي، المصدر السابق، ص40.
(90) ابن الطوير، المصدر السابق، ص84.
(91) المصدر نفسه، ص86، 89.
(92) ماجد، مرجع سابق، ج1، ص140.
(93) مقال Gotteil، ص360.
(94) نفسه، ج1، ص209.
(95) ابن الطوير، المصدر السابق، ص110.
(96) ابن حجر، المصدر السابق، ج1، ص208-209.
(97) ناصر خشرو، سفر تامة، د-ت، ص109.
(98) ابن الطوير، مصدر سابق، ص84.
(99) نفسه، ص45-50.
(100) المقريزي، ج3، ص156.
(101) ابن المأمون، مصدر سابق، ص87-88.
(102) نفسه، ص109.
(103) أيمن فؤاد، مرجع سابق، ص371.
(104) المرجع السابق، ص372.
(105) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص49-50.
(106) ابن حجر، مصدر سابق، ج1، ص193-194.